الأمم المتحدة

A/ES-10/989–S/2024/271

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 28 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين المحتلة على نحو غير مسبوق من حيث النطاق والحجم، لا سيّما في قطاع غزة، في ازدراء تام للنداءات العالمية الداعية إلى وقف جرائمها واعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما طالب به مجلس الأمن بشكل قاطع في قراره 2728 (2024) المؤرخ 25 آذار/مارس، من "وقفٍ فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف".

وبعد دقائق من اتخاذ القرار، أعلنت إسرائيل رفضها للقرار 2728 (2024) ونيتها تجاهل مطالب المجلس، تماما مثلما تجاهلت الأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية. وهي تتباهى في الواقع بخططها لانتهاك هذه القرارات المُلزمة وغيرها من الالتزامات بموجب القانون الدولي، مواصِلةً شنّ الهجمات في جميع أنحاء غزة وإطلاق التهديدات بغزو رفح التي يحتمي فيها نحو 1,5 مليون فلسطيني – 000 600 منهم أطفال – من الهجوم الإسرائيلي، وقد سبق للعديد منهم أن فرّوا عدة مرات.

وانطلاقا من تلك النية، لم تكتف إسرائيل بمواصلة قصفها لغزة، وإنما تعمدت تصعيد هجماتها في الأيام الأخيرة، موجهةً رسالة ازدراء صارخة إلى مجلس الأمن ورسالةً عقابية مشؤومة إلى الشعب الفلسطيني وقيادته لتجرئهما على مناشدة العالم بوقف إطلاق النار وبتوفير الحماية.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظلّ صامتا أمام هذا الازدراء الاسرائيلي التام. فعلى المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له والتي ينصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة لكي ينفذ قراراته ويحفظ السلام

300424 300424 24-07293 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأمن الدوليين. وعليه أن يتحرك دون تأخير لضمان الوقف الفوري لإطلاق النار الذي طالب به عن حق في القرار 2728 (2024).

ولا بدّ من وقف الفظائع الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، والتي يستحيل حصرها أو إدراكها بشكل كامل. فما من قاعدة أو مبدأ في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، إلا وانتهكته على نحو متعمد ومتكرر، وما من مذلّة إلا وألحقتها بشعبنا. وعلى نحو ما خلصت إليه المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، فإن "الطابع الكاسح للهجوم الإسرائيلي على غزة ونطاقه الهائل، وما تسبب به من ظروف عيش المدمرة، تكشف عن نية بتدمير الفلسطينيين كمجموعة تدميرا ماديا". إنها إبادة جماعية تُرتكب على مرأى ومسمع من العالم.

وقد بلغت حصيلة الضحايا منذ أن شنّت إسرائيل هذه الحرب قبل 173 يوما مستوى مرعبا، وهو ما يطبع وصمة عار على جبين كل من لم يعمل لوقف هذه الفظائع، وبالأخص أولئك الذين يمدّون إسرائيل بالأسلحة الفتاكة التي تستخدمها لارتكاب المجازر في حق المدنيين الخاضعين لاحتلالها، في انتهاك خطير للقانون الذي يعتبرهم أشخاصا مشمولين بالحماية.

وتكاد لا توجد عائلةٌ واحدة في غزة لم تُفجع بخسارة، وقد أبيدت بعض العائلات عن بكرة أبيها، فردا فردا ومن أجيال متعددة، إذ قتلتهم القنابل والصواريخ والمسيّرات الإسرائيلية وغيرها من الأسلحة التي لا يزال حلفاء إسرائيل يشحنونها إليها غير آبهين بالتزاماتهم القانونية والإنسانية والأخلاقية ولا بالتأثير المباشر والمميت والمدمّر لأفعالهم.

وحتى يوم أمس، قُتل أكثر من 490 32 فلسطينيا وأصيب ما يقرب من 000 75 في هجمات جوية وبرية وبحرية شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على غزة، وكانت الغالبية العظمى من الضحايا تتألف من نساء وأطفال.

وقد تجاوزت حصيلة القتلى من الأطفال وحدهم 500 13 رضيع، بما يشمل الأطفال الخدج وحديثي الولادة والأطفال الصغار والمراهقين، والأطفال من جميع الأعمار، الذين لم يسلم منهم أحد، إذ استُهدفوا جميعا من قِبل آلة الحرب الإسرائيلية القائمة بالإبادة الجماعية.

وبالمثل، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تستمر حملة القمع والاستيطان العنيفة التي تشنّها إسرائيل بلا هوادة، مما يؤكد أنه ما من مكان آمن لأي فلسطيني في ظل هذا الاحتلال الاستعماري – الاستيطاني وغير القانوني ونظام الفصل العنصري هذا. وقد أسفرت الغارات العسكرية اليومية التي يشنها في جميع أنحاء الضفة الغربية جيشُ الاحتلال، الذي يجوب أنحاء الضفة بقصد الاعتداء والنهب إلى جانب ميليشيات المستوطنين المتطرفين التي سلّحتها الحكومة الإسرائيلية بما لا يقل عن 000 100 رشاش وبندقية وبالتعاون معها، عن مقتل 438 فلسطينيا، من بينهم أكثر من 100 طفل، وإصابة أكثر من 000 5 آخرين.

وإن إسرائيل، إذ تنتهك جميع التزاماتها القانونية بوصفها جهة احتلال، لا تكتفي بمواصلة اعتداءاتها على المدنيين الفلسطينيين وإنزال عقاب جماعي بحقهم، وإنما تستمر أيضا في استهداف الأعيان المدنية والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، منتهكةً بذلك المركز المشمول بالحماية الذي يجب أن يُكفل لهذه المرافق المدنية بموجب القانون الإنساني الدولي ومسببةً المزيد من الأذى والخسائر في الأرواح والدمار.

وفي غزة، وثّقت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 410 هجمات على مرافق الرعاية الصحية أسفرت عن مقتل 685 شخصا وإصابة 902 آخرين وإلحاق الضرر بـ 99 مرفقا و 104 سيارات إسعاف تابعة في معظمها لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

وقد تكرر استهداف إسرائيل لمستشفى الشفاء. ففي الأسبوع الماضي، داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية المستشفى مرة أخرى، فروّعت الطاقم الطبي والجرحى والمرضى وآلاف المدنيين النازحين الذين لجأوا إلى المستشفى ثم أجبروا على الفرار للنجاة بحياتهم من جديد، بما في ذلك المرضى من ذوي الإعاقة والمسنون والنساء والأطفال. وإزاء هذه الخلفية المريعة، تفاخر الجيش الإسرائيلي بأنه قتل أكثر من 140 فلسطينيا في مستشفى الشفاء ومحيطه، حيث أعدم العديد منهم، واحتجز نحو 600 شخص، من بينهم أطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبي، في إطار مداهمات استمرت عدة أيام، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص الآخرين الذين احتجزهم واختطفهم وأخفاهم في مختلف أنحاء غزة والضفة الغربية دون أن يُعثر لهم على أثر.

كما دمّر الجنود بشكل تعسفي المعدات الطبية ومباني المستشفى، بما في ذلك تفجير مبنى مخصص للعمليات الجراحية في مجمّع المستشفى. وأعقبت الهجوم على مستشفى الشفاء هجمات على مستشفيي ناصر والأمل، ما فاقم من تعطيل النظام الصحي المدمّر أصلا في غزة. وهناك 10 مستشفيات فقط من أصل 36 مستشفى تعمل بشكل جزئي وتفتقر إلى اللوازم الطبية الأساسية، بما فيها مواد التخدير والأكسجين والأدوية، وهي غير قادرة على خدمة الملايين من الأشخاص المحتاجين ممن يعانون أمراضا مزمنة وإصابات خطيرة، ومن المرض وسوء التغذية المنتشرين في صفوف السكان.

وفي هذا الصدد، لا بدّ لنا أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى قيام إسرائيل بتجويع شعبنا في غزة وإلى المجاعة التي تفتك به بينما المجتمع الدولي يخفق في الوفاء بالتزامه بوقف حرب الإبادة الجماعية هذه. وفي ظل الحصار الإسرائيلي اللاإنساني، يعاني جميع سكان غزة الآن من انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما أن كثيرين يموتون خلال سعيهم للحصول على الغذاء، ما يسلّط الضوء على اليأس المطلق الناجم عن هذه الكارثة المتعمّدة. ويشمل ذلك 12 فلسطينيا غرقوا أثناء محاولتهم الوصول إلى المساعدات التي أُسقطت جوًا في البحر بتاريخ 25 آذار/مارس، وخمسة فلسطينيين سُحقوا حتى الموت تحت صناديق المساعدات التي ألقيت بمظلات اعتراها خللٌ.

وقد أفاد برنامج الأغذية العالمي أنه من المتوقع أن يواجه 1,1 مليون شخص "مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي" (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) وأن هناك أكثر من نصف مليون شخص، يوجد معظمهم في شمال غزة، قد أضحوا على شفير المجاعة. وقالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، سيندي ماكين إن "الناس في غزة يموتون جوعا في هذه اللحظة. وإن السرعة التي انتشرت بها أزمة الجوع وسوء التغذية في غزة، وهي أزمة من صنع الإنسان، لمُرعبة". وقد حذّرت، إلى جانب عاملين آخرين في المجال الإنساني، من أنه "لم يتبقّ أمامنا سوى نافذة صغيرة لمنع حدوث مجاعة بكل معنى الكلمة، وللقيام بذلك علينا الوصول بشكل فوري وكامل إلى الشمال. أما إذا انتظرنا حتى يتم إعلان المجاعة، فسيكون الأوان قد فات. وستموت آلاف أخرى من الناس".

وعلى الرغم من هذه التحذيرات والمناشدات، تواصل إسرائيل عرقلة وصول المساعدات، منتهكةً بذلك التزاماتها التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة، ومنها ضمان رفاه السكان وحظر العقاب الجماعي،

والأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصـــادر عن محكمة العدل الدولية، وقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2417 (2018) بشأن التجويع بوصفه وسيلةً من وسائل الحرب، من بين أمور أخرى.

وبالإضـافة إلى القيود المستمرة المفروضـة على دخول المسـاعدات إلى غزة عن طريق معبر رفح وغيره من المعابر، تواصـل إسـرائيل تأخير أو رفض أو منع دخول قوافل المسـاعدات التابعة للأمم المتحدة من الوصـول إلى الناس اليائسـين في الشـمال. ويشـمل ذلك العرقلة المتكررة لمسـاعدات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها، بما في ذلك منع المفوض العام فيليب لازاريني من دخول غزة، بينما تواصـــل اســـتهدافها الخبيث للوكالة، مما يقوّض ولاية الأونروا ودورها كركيزة أساسية لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في غزة ومساعدتها التي لا غنى عنها للاجئين في فلسطين ووجودها الباعث على الاستقرار.

وبسـبب هذا الحرمان المتعمّد، يصـاب الأطفال بالهزال ويموتون ميتة أليمة بسـبب الجوع، ويمثّل الأطفال دون سن 5 سنوات، الشريحة الأشد ضعفا. وصرّحت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسـلح، فيرجينيا غامبا بأنّ منع وصـول المسـاعدات الإنسـانية تسـبب بموت العديد من الأطفال من جراء الجوع والتجفاف والمرض، وبأن كفالة وصـول المسـاعدات الإنسـانية والعاملين في المجال الإنسـاني بشـكل كامل ودون عوائق داخل غزة أمر بالغ الأهمية حتى يتسـنى إيصـال المسـاعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين، بمن فيهم الأطفال.

ومع اسـتمرار حجب المسـاعدات، حذّرت منظمة الصـحة العالمية من أن "الآثار الطويلة الأجل لسوء التغذية، وانخفاض استهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات، والإصـابات المتكررة بالعدوى، وغياب النظافة الصـحية وخدمات الصـرف الصـحي، تبطئ من نمو الأطفال بشـكل عام. وهذا يقوّض صـحة ورفاه جيل مسـتقبلي برمته". وهذه الآثار الناجمة عن أفعال إسـرائيل، والتي ترقى إلى مسـتوى الإبادة الجماعية، هي حقيقة لا سبيل إلى إنكارها.

وقد صرّح وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث بأن "على المجتمع الدولي أن يطأطئ رأسـه خجلا لفشـله في وضـع حد لما يجري". وقد شـدد، إلى جانب الأمين العام ورؤسـاء وكالات الأمم المتحدة الآخرين، على أننا "يجب أن نُغرق غزة بالغذاء وبالمسـاعدات الأخرى المنقذة للحياة. فلا مجال لهدر الوقت". ويجب ضـمان وصـول الجهات العاملة في المجال الإنسـاني وتقديم المسـاعدات الإنسـانية بالحجم المطلوب، فورا وبدون عوائق، على النحو الذي طالب به مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب على إسـرائيل أن تكف فورا عن عرقلة عمليات وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، ومضـايقة موظفي الأمم المتحدة واستهدافهم. فحتى اليوم، قُتِل 174 من موظفي الأمم المتحدة في غزة من جرّاء الهجمات الإسـرائيلية، وتعرّضـت 212 مدرسـة من مدارسها لإصابات مباشرة، مما تسبّب بوقوع العديد من الخسائر في أرواح المدنيين.

وبالتوازي مع حرب الإبادة الجماعية على غزة، تصـعّد إسـرائيل العنف ضـد المدنيين الفلسـطينيين في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. فهجمات المستوطنين تتنامى مع تقوية شوكة المتطرفين بسبب ما تقدمه الحكومة لهم من دعم ورعاية كاملين. ومنذ 7 تشـرين الأول/أكتوبر، أدت المضـايقات من قِبل المسـتوطنين وأعمال العنف ضـد البدو والمزارعين والرعاة، مقترنةً بالقيود التي يفرضـها الاحتلال على إمكانية الوصـول،

إلى التهجير القسري لأكثر من 240 1 فلسطينيا، من بينهم 600 طفل، من 20 تجمعا رعويا في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

كما يواصل المستوطنون الإسرائيليون، ولا سيما المتعصّبون دينيا والمتعصبون للصهيونية، أعمال الاستفزاز والتحريض ضد المصلين الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين القادرين على الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة، في حين أن معظم المصلين لا يزالون ممنوعين من الوصول إلى أماكنهم المقدسة في المدينة، بما في ذلك المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، خلال شهر رمضان المبارك وموسم عيد الفصح الحاليين.

وتمضي إسرائيل أيضا في حملة الاستعمار وضم الأراضي، مواصلةً الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وهدم الممتلكات، بهدف تهجير المدنيين الفلسطينيين قسرا واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين، في محاولة مستمرة لإحباط حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والقضاء على الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين وقابلية تطبيق حل الدولتين بناء على حدود ما قبل عام 1967. ولهذه الغاية، مضت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بخطط لإنشاء أكثر من 400 3 وحدة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، سيُنقل إليها عشرات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، في الوقت الذي يتوعّدون فيه بالتطهير العرقي لسكان غزة وبترحيلهم القسري من أجل تمهيد الطريق أمام بناء مستوطنات إسرائيلية فيها.

كما تستمر عمليات هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم بلا هوادة، مع هدم ما لا يقل عن 300 مبنى منذ مطلع العام، ما أدى إلى تشريد 314 شخصا، من بينهم 137 طفلا، جرّدوا من ممتلكاتهم وبيوتهم. وعلاوة على ذلك، صادرت إسرائيل للتو المساحة الأكبر من الأراضي الفلسطينية في السنوات الثلاثين الأخيرة، إذ استولت على 800 هكتار (000 8 دونم) في غور الأردن واعتبرت المنطقة جزءا مما يسمّى "أراضي الدولة".

وترتكب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما فيه الحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، واتفاقية جنيف الرابعة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة، منها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

ومرّة أخرى، تبرهن إسرائيل للعالم أنها تعتبر نفسها دولةً فوق القانون، وتثبت قولا وفعلا أنها دولة خارجة عن القانون، وينبغي أن تُعامل على هذا الأساس.

لقد آن الأوان للعمل بصورة جماعية، بما يتمشى مع القانون الدولي، من أجل وضع حد لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وإنهاء احتلالها الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري الذي تطبقه. وينبغي مساءلة مرتكبي الانتهاكات محاسبتهم. ويجب على مجلس الأمن أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له لإنفاذ قراراته، بما في ذلك القرار 2728 (2024)، الذي يطالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار.

وقد آن الأوان لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل بهدف وقف نقل الأسلحة التي تستخدمها لذبح الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين وتدمير منازلهم ومجتمعاتهم وكل ما تعتمد عليه الحياة. وقد آن الأوان لتنفيذ عقوبات بحق إسرائيل للضغط عليها بغية وضع حد لانتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي. وقد آن الأوان لكي تعتمد الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف

الرابعة تدابير من أجل إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد آن الأوان ليقوم الأمين العام بإدراج إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في عداد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

ويجب تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن ازدرائها الفاضح لمجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والمجتمع الدولي بأسره. فتحديها للقانون الدولي يشكل تهديدا وجوديا للشعب الفلسطيني، وللسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وللأسس التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي. وقد آن الأوان بالتالي لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إنفاذ امتثالها للقانون ولضمان حماية الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما يشمل الحق في تقرير المصير والاستقلال.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 829 رسالة، والتي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 14 آذار/مارس 2024 (A/ES-10/986-S/2024/240) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، مع وجوب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم